## الإعلان الدستوريّ

# سـورية وملامح الدستور الجديد

**الدستور الحاليّ لا يصلح بأيّ وجه من الوجوه ليكون أساساً لوضع دستور سورية الجديد**

عند كلّ تحوّل ثوريّ في العالم يتّجه تفكير السّاسة الجُدد للملامح الدستوريّة للدولة الجديدة، فالدستور هو أهمّ ركائز بناء الدولة.
ولمّا كان الدّستور هو العَقْد الاجتماعيّ الجديد وهو الضّابط للخيارات الأساسيّة، فإنّه يستلزم بالدرجة الأولى التوافق الوطنيّ الشّامل حول الملامح العامّة لدولة المستقبل.
ورغم أهميّته الفائقة وضرورة السرعة بإنجازه، لتتمكّن السلطة الجديدة من الإقلاع الناجح والمتوازن بمهامّها، إلّا أنّ هناك الكثيرين من فقهاء القانون من يحبّذ التريّث في إعداد الدستور الدائم لمقتضيات عديدة، سنفصّل الحديث فيها لاحقاً، حيث يفضّل هؤلاء أن يتمّ التوافق على إعلان دستوريّ، أو دستور مؤقّت محدّد المدّة والهدف، وعليه فإنّ إنجاز الدستور هو استحقاق لا بدّ من إنجازه، لكنّ الحيرة بتحديد الخطوة الأولى هي التي تربك المعنيّين بهذا الشأن.
ومن خلال رصد ما يُكتب في هذا السياق وما يُثار بالندوات المخصّصة لمناقشة الرؤى الدستوريّة لسورية المستقبل، نرى تباين الآراء وتمحورها لاختيار أحد المسارات التالية:
(١) – دستور مؤقّت.
(٢) – إعلان دستوريّ.
(٣) – دستور دائم، تأسيساً على دستور ١٩٥٠.
(٤) – دستور دائم، تأسيساً على دستور ٢٠١٢.
(٥) - دستور دائم، انطلاقاً من خيار الورقة البيضاء.
(١) - الدستور المؤقّت:
يرى الكثيرون أنّ من الحكمة وضع دستور مؤقّت، لأنّ كتابة الدستور الدائم في المرحلة الانتقاليّة هو خطأ كارثيّ، ومن مقتضيات التريّث أنّ الرؤى السياسيّة لنظام الدولة والحكم لم تتجسّد في مسار توافقيّ محدّد، كما أنّ الحكمة تقتضي تأجيله خشية أن يكرّس الإصرار على سرعة إنجازه تعميق الخلافات ووصول الأطراف إلى الطريق المسدود.

**الدستور الحاليّ لا يصلح بأيّ وجه من الوجوه ليكون أساساً لوضع دستور سورية الجديد**

كما أنّ الأخذ بخيار الدستور المؤقّت في المرحلة الانتقاليّة يعدّ اختباراً لهذا الدستور إذْ يضع نصوصه على المحكّ لمعاينتها على أرض الواقع ومدى توافق مكوّنات المجتمع على اعتمادها، وبهذا يتّسع المجال أمام الدولة للتعديل والإضافة، كما يُتاح لمؤسّسات المجتمع المدنيّ ولمختلف القوى السياسيّة فرص إقامة الندوات والحوارات لمناقشة مفردات الدستور، وأنّها فرصة لاطّلاع العامّة على المفاهيم الدستوريّة و تداول مصطلحاتها، ممّا يُسرِّع بولادة الدستور الدائم على أسس ديمقراطيّة سليمة.
(٢) – الإعلان الدستوريّ:
تعريفه: هو دستور مصغّر يصدر في حالات الثورات والأوضاع الاستثنائيّة التي تسقط فيها الدساتير.
ويعرّفه آخرون بأنّه: نصّ تنظيميّ يحدّد أسلوب كتابة الدستور، أي أنّه خارطة الطريق التي تنتهي بكتابة الدستور، فهو لا يعدو كونه خطوة تمهيديّة يتمّ التّوافق على بنودها للشروع بكتابة الدستور وفق الآليّة التي تنصّ عليها.
وينظر البعض إلى الإعلان الدستوريّ بوصفه انقلاباً على دستور قائم، وبالتالي هو مجرّد خطّة زمنيّة دقيقة لوضع دستور جديد، كما حصل مؤخّراً في (اليمن ومصر) وأنّ شرعيّة الثورة وشرعيّة الانقلاب هما مصدر الإعلان الدستوريّ، ويرى آخرون أنّ من يُصدره هو رئيس الدولة المنتخب بعد أدائه لليمين الدستوريّة.
- إنّ الإعلان الدستوريّ قاصر فهو لا يلبّي حاجة ولا يملأ فراغاً، ممّا يجعل الكثيرين لا يحّبذه في أيّة مرحلة من مراحل تكّون الدولة.
(٣) – دستور دائم، تأسيساً على دستور ١٩٥٠.
تتعالى الأصوات الداعية لاتّخاذ دستور ١٩٥٠ ركيزة دستوريّة مؤقّتة للمرحلة الحاليّة وأساساً معتمداً للبناء عليه عند صياغة الدستور القادم.
و لمّا كان تاريخ الشعوب يُقرَأ من دساتيرها، فإنّ من الوفاء النظر بجدّيّة إلى أوّل إنجاز دستوريّ لسورية المستقلّة حديثاً، وهو دستور ١٩٥٠ وذلك تمكيناً للأحفاد للإفادة من تراث الأجداد على أنّ الإفادة والاقتباس لا تعني اقتفاء الأثر وإنّما دراسة التاريخ استخلاصاً لتجارب الأجداد.
- مقتضيات اعتماد دستور ١٩٥٠:
يقول أصحاب هذا الرأيّ: لقد كان هذا الدستور سابقاً لزمانه، بل كان يُشار إليه كأحد الدساتير المتطوّرة على مستوى العالم لجهة احترامه لمبدأ المواطنة، والحفاظ على حريّة الفرد وإنصافه للمرأة، واهتمامه بالشّأن الاقتصاديّ، واحترامه لحقّ الملكيّة وإعطاء الحريّة للعمل النقابيّ، وحرصه على العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لكلّ المكوّنات، وتأكيده على حقّ المواطن بالعمل والضّمان الاجتماعيّ ولاعتماده نظاماً انتخابيّاً ديمقراطيّاً يحقّق التمثيل العادل.
هذا الدستور الذي كان يقدّس الحريّات الشخصيّة بالحدّ من تغوّل السلطة في التوقيف وتفتيش المنازل والاعتداء على الحريّات، ولعلّ المادتين /٩/١٠/ تعطيان أنصع صورة عن دستور حضاريّ يقدّس مفهوم المواطنة و يمنح فضاء واسعاً من الحريّة لتشكيل الأحزاب.
- ولكن، وبالمقابل فإنّ هناك رأياً مناقضاً لهذا الاتجاه، يرى أنّ ستين سنة تفصلنا عن هذا الدستور، تكفي لاعتباره تُحفة تاريخيّة تصلح للحفاظ عليها بالمتاحف.
- يقول الكاتب دهام حسن: الدعوات الكثيرة الداعية للعودة إلى العمل بدستور عام ١٩٥٠، أي العودة بالتاريخ إلى الوراء أكثر من نصف قرن في ظلّ التقدّم المُتسارع للأمم، فهل مثل هذه الدعوات تعدّ خطوة إلى الأمام؟ أم أنّ التاريخ حكم علينا أن نظلّ في عربة الماضي؟ أو بالأحرى على متن سفينة الصحراء، نحدو آخر الناس، وعندها لن تنتظرنا القوافل السائرة لمُبتغاها المنشود.
(٥) – دستور دائم، تأسيساً على دستور ٢٠١٢
يرى البعض أنّ بناء الدستور السوريّ الجديد تأسيساً على نصوص دستور ٢٠١٢ يُعتبر خياراً معقولاً، لجهة اختصار الوقت، ولأنّ هذا الدستور بعد تعديله يتضمّن في مجمله أساساً مقبولاً للدستور الجديد.
لكنّ إعادة القراءة المتأنّية لهذا الدستور، والذي تمّ تفصيله على قياس (رئيس سلطة الاستبداد)، تؤكّد عدم صوابيّة هذا الخيار.
لأنّ دستوراً لا يحترم مبدأ فصل السلطات، ويمنح الرئيس صلاحيّات لا تحدّها حدود، لا يصلح أساساً للبناء عليه.
يحتوي دستور ٢٠١٢ على صور متباينة لملامح تغوّل السلطة التنفيذيّة على حقّ المواطن في كلّ المجالات، حيث يتمتّع الرئيس بموجب دستور ٢٠١٢ بصلاحيّات تنفيذيّة وتشريعيّة واسعة على كلّ الصعد السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والاجتماعيّة ومن ذلك:
أنّ رئيس الجمهوريّة هو الذي يسمّي رئيس الوزراء والوزراء ونوّابهم ويقبل استقالتهم أو يقيلهم، وهو الذي يحيلهم إلى المحاكم أيضاً، كما أنّه يحدّد السياسة العامّة للدولة مع مجلس الوزراء، ولا يكتفي بذلك، إنّما يحتفظ بحقّ ترؤس مجلس الوزراء حين يريد ذلك، وهو الذي يرأس مجلس القضاء الأعلى، وهو الذي يسمّي أعضاء المحكمة الدستوريّة.
ورئيس الجمهوريّة: فوق كلّ ذلك غير مسؤول عن الأعمال التي يقوم بها إلّا في حالة الخيانة العظمى.
ممّا سبق ومن حيث النتيجة: نرى أنّ هذا الدستور لا يصلح بأيّ وجه من الوجوه ليكون أساساً لوضع دستور سورية الجديد.
(٥) - دستور دائم، انطلاقاً من خيار الورقة البيضاء
مصطلح (الورقة البيضاء) يعني البدء بكتابة الدستور على ورقة بيضاء: حيث لا تستند اللجنة الدستوريّة لأيّ دستور موضوع، ولا تنطلق من أيّ مشروع مقترح.
وعليه تتصدّى اللجنة لمهمّتها وهي تملك كافّة الخيارات دون أن تتقيّد بأيّة رؤية مسبقة.
ولا شكّ أنّ خيار الورقة البيضاء يغري أيّة سلطة جديدة وخاصّة حين تكون بصدد بناء منظومتها بعيداً عن أيّ ارتباط بالبنية السياسيّة للنظام السابق.
لكنّ الانطلاق من خيار الورقة البيضاء يواجه العديد من المطبّات:
منها المدّة الزمنيّة الطويلة التي يحتاجها بناء الدستور دون أيّة تصوّرات يستهدي بها، ممّا يؤدّي لعدم إنجازه بالموعد المضروب لذلك، أمّا الانطلاق من مسودّة مشروع مقترح: فهي تُسرّع وتيرة الإنجاز وتيسّر تحديد المحاور المتعلّقة بكلّ موضوع دستوريّ وتجعل الاختيار من متعدّد أسهل من ابتكار الصّياغات من البدء.
واللّجنة هنا غير مضطرّة (لإعادة اختراع العجلة).
- أخيراً، ستقبى الفضاءات المفتوحة لكلّ الخيارات تغري الكثيرين للخوض في تحديد ملامح الاستحقاق الأهمّ لمستقبل سورية الجديدة، ألا وهو الدستور القادم.

**المحامي: أحمد صَوّان**

## إدلب – من قلب الحدث

# وضع المشافي في ريف إدلب

إدلب ـ كلّنا سوريّون

استهداف المشافي ولا سيّما الميدانيّة منها باتت مهمّة شبه يوميّة لطيران النظام الحربيّ والمروحيّ في ريف إدلب وأغلب حالات هذا القصف تركّزت على مشافي معرّة النعمان وسراقب وأيضاً مشفى باب الهوى الحدوديّ الذي يستقبل الكثير من المصابين من المناطق الشماليّة الذين كانوا ضحيّة القصف المتواصل لقوّات النظام على تلك المناطق التي تعدّ أغلبها محرّرة، وهذا التركيز على القصف من قبل النظام على المشافي الميدانيّة خلق هاجساً وحالة من الخوف والهلع في نفس كلّ مريض يفكّر في زيارة المشفى لتلقّي العلاج.

***اقتراحات قيد الدراسة***

ومع ازدياد القصف على المشافي يسعى القائمون على الشأن الطبيّ في المناطق المحرّرة في ريف إدلب بإيجاد الحلول التي تمكّنهم من حماية مرضاهم وأنفسهم من القصف المستمرّ.
يقول الطبيب وليد تامر: طبيب في مشفى الشفاء بسراقب، حاجتنا إلى المشافي كبيرة، وبات من الضروريّ إيجاد الحلول التي تمكّننا من العمل بشكل أقلّ خطورة، وهناك اقتراحات هي قيد الدراسة وذلك بإنشاء مشفى تحت الأرض بطابقين وردم التراب فوقه بارتفاع مترين لحمايته، على أن يكون مشفى تخصّصيّ يشمل الاختصاصات النادرة التي تضطرّنا لإرسال المرضى إلى تركيّة، وخاصّة بعد خروج مشفى الإحسان فعليّاً عن الخدمة وكذلك مشفى الشفاء تمّ إغلاقه تحسّباً، وضمن هذه الظروف يتمّ إسعاف الجرحى حاليّاً إلى باب الهوى أو مشافي معرّة النعمان التي بدورها تتعرّض للقصف أيضاً.
أمّا عن المعاناة الأساسيّة في المشافي فيحدّثنا قائلاً: هناك نقص في التمويل لمساعدة الكادر الطبيّ ومحاولة تثبيته في الداخل وعدم التفكير في الهجرة، الكوادر الطبيّة حتّى الآن كافية ولا يوجد نقص إلّا في بعض الاختصاصات النادرة، وبالنسبة للمستلزمات الطبيّة هناك معاناة متوسّطة فيها، فمثلاً لدينا نقص في عدّة الجراحة العصبيّة والجراحة الوعائيّة والأدوية بشكل عامّ.
ولدى طرح نفس الأسئلة على الدكتور خالد باريش – أخصائي بأمراض الأطفال مشفى الشفاء – أخبرنا بأنّ الوضع الطبيّ في سراقب يمكن اختصاره بكلمة واحدة سيّء للغاية وذلك نتيجة خروج جميع المشافي عن الخدمة وفي طليعتها مشفى الشفاء الذي يُعتبر من أكبر المشافي، وذلك بسبب القصف العنيف الذي تعرّضت له جميع المشافي ومحيطها، فأغلب الأجهزة مدمّرة ولكن الأمل موجود بهمّة الكادر الطبيّ الذي يعمل كلّ ما بوسعه.
ويضيف: تعتبر مدينة سراقب ذات أهميّة استراتيجيّة طبيّاً، وذلك لأنّها تقدّم الرعاية الطبيّة لمنطقة واسعة تمتدّ من حماة إلى حلب ومن ريف البادية إلى جسر الشغور وجبل الزاوية.

***من أجل البقاء***

أمّا عن وضع المشافي في جرجناز يحدّثنا الدكتور عقبة دغيم الذي يعمل مديراً لمركز الرعاية في جرجناز

إدلب ـ كلّنا سوريّون

ويغطّي جراحيّاً مشافي أخرى قائلاً: الظروف صعبة في ظلّ الاستهداف الملحوظ للمشافي والنقاط الطبيّة من قبل طائرات النظام واعتبارها هدفاً له وهو ما يعرّض حياة الكوادر الطبيّة للخطر، لكن الدافع الإنسانيّ يملي علينا البقاء، نحن نسعى لأن تكون المشافي التي نعمل بها أكثر أمناً ومحصّنة تحوي ملاجئ ولكن ذلك غير متوفّر في معظمها، فالكادر الطبّي قد خسر الكثير من زملائنا راحوا ضحيّة القصف على المشافي.
أمّا عن النقص في الكوادر الطبيّة يقول الدكتور دغيم: طبعاً هناك نقص في الكوادر الطبيّة كافّة، خاصّة في الاختصاصات المفقودة كاختصاص الغدّد والمفاصل في المناطق المحرّرة، ويتابع المأساة الحقيقيّة تكمن في نقص المعدّات والأدوية وهي المؤلمة لنا بشكل كبير وقد تكون سبباً في الوفيّات أحياناً كالطّبقيّ المحوريّ والحاجة الإسعافيّة له، وهناك أيضاً معدّات مفقودة تجعلنا نعود بالعمل الطبيّ سنوات للخلف لنستخدم الجراحة كبديل غير منطقيّ لعلاجات طبيّة أخرى كأجهزة تفتيت الحصيّات وأجهزة التنظير خاصّة البوليّة، وبعض الأدوية مفقودة كالمصول «مصل الأفعى والعقرب و....» والأدوية بشكل عامّ هي احتياج يوميّ لكافّة المشافي والنقاط الطبيّة وهي ليست بالقدر الكافي في بعضها وغير متوفّرة في الآخر.

**حاجتنا إلى المشافي كبيرة، وبات من الضروريّ إيجاد الحلول التي تمكّننا من العمل بشكل أقلّ خطورة**

***المشافي أهداف للطيران***

وعن اللقاحات يقول دغيم: في ظلّ فقدان مورد اللقاحات بتوقّف المراكز الصحيّة والمستوصفات نحن بحاجة لبديل فعليّ لا لفرق نقّالة تقدّم نوعاً واحداً فقط من اللقاحات وهي مشكلة طارئة حاليّاً في محافظة إدلب وتستوجب ردّة فعل حقيقيّة للمنظّمات المختصّة، وهناك أيضاً أجهزة ضروريّة غير متوفّرة يبدو أنّنا تجاوزناها لفقدان الأقلّ أهميّة، كالرنين المغناطيسيّ.
وعن المقترحات التي تجعل المشافي أقلّ خطراً، يقول الدكتور دغيم: اقترح بناء مشافي ومراكز محصّنة بشكل جيّد تكون فيها العمليّات والإسعافات محصّنة، وأفضّل أن تكون بمثابة ملاجئ إضافة إلى وجود عدد من المشافي وهذا له أهميّة كبيرة في توزّع الحالات بما يضمن تخديمها بشكل أمثل، خاصّة عند تعرّض المشفى نفسه للقصف، لذلك أرى ضرورة تعدّد المشافي وعدم الاعتماد على مشفى مركزيّ أو ما شابه وهي ضرورة في مثل هذه الحالات.
وعن وضع المشافي في معرّة النعمان يحدّثنا محمود المرّ - الإداريّ العام في مشفى أورينت – قائلاً: نعمل ضمن الإمكانيّات المتاحة أمامنا فنحن معرّضون للقصف في أيّة لحظة لقد باتت المشافي أهدافاً ثابتة لطيران النظام ومع ذلك نعود ونرمّم ما يمكن ترميمه ونستعيد العمل، أمّا عن النقص في الكوادر الطبيّة والمعدّات فيقول: هناك نقص في الكادر الطبيّ والاختصاصات بشكل عامّ، مثال نحن في المشفى لا نملك إلّا جراحة عظميّة وجراحة عامّة، فنحن بحاجة لجراحة عصبيّة وجراحة وعائيّة، وكذلك الأمر بالنسبة للمعدّات الطبيّة فلا يوجد لدينا جهاز طبقيّ محوريّ وهذا الجهاز إن وجد في المناطق المحرّرة فعلى الأغلب يكون معطّلاً، أمّا بالنسبة لسيّارات الإسعاف فهي غير مجهّزة أبداً، فعلى سبيل المثال نضطرّ في أحيان كثيرة بأن نحوّل سيّارة الخدمة لسيّارة إسعاف، وفي المشفى الميدانيّ الذي تمّ نقله إلى المشفى الوطنيّ سابقاً هناك شحّ في الأدوية، فعلى مدار السنوات الماضية كنّا نوزّع الدواء مجّاناً، لكنّ المعاناة الحقيقيّة التي تواجهنا نحن في المشفى هي أنّ مؤسّسة أورينت قد توقّف دعمها لنا بدءاً من ٥/١ الشهر الجاري، وبسبب تعرّض المشفى للقصف المستمرّ تكون لدينا حالات صعبة جدّاً يتمّ تحويلها إلى تركيّة، فنحن نستقبل ٨٠٪ من الحالات في المشفى و٢٠٪ يتمّ تحويلها إلى تركيّة وأتكلّم حسب خبرتي خلال أربع سنوات في المشافي الميدانيّة، أمّا عدد الكادر الطبيّ في المشفى فهو٥٣، وهو يغطّي حاجة المشفى، أمّا المشافي التي يمكن اعتبارها تعمل حاليّاً فهي مشفى أورينت سابقاً ومشفى السلام والمشفى الميدانيّ الذي هو تحت الاختبار حاليّاً.

إدلب ـ كلّنا سوريّون

وبحسب رأي الإداريّ محمود المرّ يجب أن يكون هناك مشفى آخر على الأقلّ يعمل بحيث قُصف أحد المشافي يكون الآخر يعمل.

***أما من حماية؟***

هذا هو وضع المشافي في إدلب وريفها، تتساءل «كلّنا سوريّون» هل ستبقى المشافي عرضة للقصف المستمرّ، أما من حلّ يمكّن العاملين في هذا المجال من حماية مرضاهم أوّلاً ومن ثمّ حماية أنفسهم من الموت المحتّم، وهل سيبقى النقص في الاختصاصات والمعدّات يهدّد حياة مَن نجوا من قصف الطائرات؟؟

**فلك الخالد**